

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد واله وحبه وسلم قليبا كثيرا اياها
المجده الذي شرح صدورنا للاسلام
وارسل النبا محمدا جيا الله عليه وسلم
وبين لنا الحلال من الحرام احده على احسانه التام واشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له شهادة من قاله ربي الله ثم استقام واشهد ان محمدا عبده
ورسوله ارسله عصمة للانام ونورا ناسحا للظلام صل الله عليه وعلى اله وآل
السادة الكرام وسلم تسليما كثيرا اما بعد فهذا كتاب فيه دلائل المنهاج
للشيخ العلامة محي الدين النوري قدس الله روحه ونور ضريحه وجمع بيني
وبيني دار كرامته من الكتاب والسنة ورتبته على ابوابه ومسايله لكنني
خالفت في بعض التراجم في مواضع لم يتوب لها في المنهاج كما بحكم الحد
وباب الشك في الحد ليسهل المشور منه وذكرت احاديث زايدة على دلائل
المنهاج لا يستغني طالب العلم عن معرفتها وضمنت الي كثير مما فيه من الايات والآحاد
نوابد انفسه منها شرح ما فيه من اللغات الغريبة ومنها كلام العلماء عليها واستدل
بها على الاحكام الشرعية وذكر مزاهاهم في المسائل المختلف فيها وغير ذلك وتقلت ما
في هذا المجموع من الاحاديث من ثلاثة كتب كتاب الامام للشيخ العلامة تقي
الدين بن دقيق العيد رحمه الله تعالى وكتاب المنتقى للشيخ محمد بن عبد السلام
بن تيمية رحمه الله تعالى وكتاب حجة المحتاج الي ادلة المنهاج للشيخ سراج الدين
بن الملقن رحمه الله تعالى واكثر مما في هذا المجموع من الاحاديث نقلتها من هذا
الكتاب وسميته دلائل المنهاج من كتاب باب العالمين وسنة سيد المرسلين صل الله
عليه وسلم وهذا الكتاب انا جمعه لنتفع فان نظريه ناظره في عالي خير وكان
زيادة على ما فصدت اسأل الله تبارك وتعالى ان ينفعني به ولن ينظر
فيه على طريق الانصاف وجعله خالصا لوجه الكريم وان يوفقني لما يجب
وبرخي من التول والعمل والنية انه قريب مجيب وما توفيق الا بالله عليه توكلت
واليه اليب عن عمير بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صل الله عليه وسلم
يقول انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرء ما نوي فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته
الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لانيابيسها او امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه
قال

تاريخ

قال الخطابي رحمه الله المتقدمون كانوا يستجوبون تقديم حديثنا انما الاعمال
بالنيات امام كل شيء يتدابه من امور الدين لعموم الحاجة اليه في جميع
وقال اما من الشافعي رحمه الله تعالى يدخل هذا الحديث في من الفقه وقال ايضا
يدخل في هذا الحديث ثلث العلم قال البيهقي
ان كتب العبد
بقلبه ولسانه وحوارجه فالتية احد هذه الثلاثة وهي ارحمها لانها تكون عمادة لا
بانفرادها بخلاف التبيين الاخيرين فلهذا كانت نية الموحدين من علمه وكان
القول والعلم يدخلها السادبا لربا بخلاف النية قال بعض العلماء دار الاسلام
على اربعة احاديث حديث انما الاعمال بالنيات وحديث الحلال بين والحرام بين
وحديث ارهد في الدنيا يحكمك الله وحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه
وقد نظرها بعض العلماء فقال عدة الدين عندنا كلمات اربع من كلام خير البرية
اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعينك واعلم ان نية كتاب الطهارة
باب المياه قال الله تعالى وانزلنا من السماء طهورا ليطهروا الطهور هو الطاهر في
نفسه الطاهر لغیره فهو اسم لما يتطهر به كالسحور وهو اسم لما يستحبه وعن
ابي هريرة رضي الله عنه قال جاز رجل الي رسول الله صل الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
انا تركت البحر وعننا القليل من الماء فان توضا به عطشنا افتوضا من ماء البحر
فقال رسول الله صل الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته اخرج الاربعة
ابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الترمذي واخرجه بن
خزيمة في صحيحه وروحه بن مندة ايضا صححه وعن اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنها
قالت جات امرأة الي رسول الله صل الله عليه وسلم فقالت احدا نا بصيت نوبها
من دم الحيضة فكيف تصنع به فقال تحتته ثم تقرضه بالماء ثم تنضح ثم تصلي
فيه تنفق عليه الحيضة بفتح الحاء اي الحيضة وتقرضه بالصاد الرملة
اي تقطعه باطراف الاصابع مع الماء في الحديث دليل على ان النجاسة انزلها
الا للما وجه الدلالة منه انه امر باستعمال الماء والماء مور لا يخرج عن عهدة الامر
الا بما نثاله امر به وقال ابو حنيفة وابو يوسف يجوز ان يها من التوب والبدن
بكل ما يع يسيل اذا غسل به ثم عصره كالحل وما الورد ولا يجوز يدنه في
وجنتنا ما سلف فايده ابي حنيفة في صحة التوضي بالبيد لحديث ثمره طيبة
ويطهروا رواه ابوداود والترمذي وبن ماجه من حديث ابي زيد قال
الشيخ سراج الدين بن الملقن رحمه الله تعالى وهذا الحديث ضعيف ضعفه الترمذي

وحكي النووي الاجماع على صحفه وعن ام هاني رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغسل هروميين من انا واحد من قصعة فيها اثومين رواه النسائي بن
ماجة فيه دليل على ان تغير الماء بنوعه لا يمنع اطلاق اسم الماء الا يضر
وهو ما صححه الخراسانيون انه يضر كالجاسة قال مجلي وهو اقرب
الى كلام الشافعي ورفق انه اغلظ وجوز ابو حنيفة رحمه الله الوضوء
بالماء المتغير بالوعفران ولو كان التغير كثيرا بشرط كونه يجري لا يخينا الا
سما عيل بن عياش حدثني صفوان بن عمرو عن
حسن بن اراهد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا تغسلوا بالماء المشرفا نه
يورث البرص رواه الدارقطني قاله ابن اللقيني في الحفة وهو اسناد صحيح
وانه من رواية اسما عيل عن الشاميين قال وتروك الحديث السابق لضعفه
بل لوضعه وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغسلن
احدكم في الماء الدائم نقالوا يا ابا هريرة كيف تفعل قال يتناولونه تناولا رواه
مسلم قال في المتقي هذا النهي عن الغسل فيه يدل على انه لا يضر ولا يجزي وما
ذاك الا لصيرورته مستغلا يا ولا جز يلاقيه من الغسل فيه وهو محمول
على الذي يجعل الجاسة فاما ما جعلها في الغسل فيه مجزي فالحديث لا ينعدي
اليد حله من طريق الاولي انتهى وقال مالك اما المستعمل طهور وهو رواه
عن احمد حكاه عنه بن هبيرة وقرئ قديم للشافعي وعن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه قال جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود في وانما يصير لا
اعتقل فتوضا وصب علي من وضوءه متفق عليه فيه دليل على ان الاستعمل في
الوضوء طاهر وحكي بن هبيرة عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى فيه ثلاثه وايات
احدها انه طاهر غير مطهر الثانية انه نجس نجاسة مخففة كروث ما لا
يوكل فلا يمنع جواز الصلاة ما لم يبلغ ربع الثوب الثالثة انه نجس نجاسة
مغلظة الا ما يترشش منه على الثوب وما يعلق بالمدبل عند التشرفا نه
طاهر وانما حكم بنجاسته عند انفصاله الى الارض لو الا ناسك حديث ابي داود
عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن احدكم في الماء الدائم
والبول نجاسة فكذا الغسل قاله ابن المغن
على ما في الصحيحين انه لا يلزمه اشتراك
بعد تقديم

في الحكم

في الحكم قال تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حقه يوم حصاده
واجبه والاكل غير واجب وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء يكون بارض الغلاة وما يتوبه من السباع والادواب
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا رواه الاربعه وصححه
خزيمة وابن جابر وفي رواية لابي داود وابن جابر فانه لا نجس بهذا الحديث
خاص من حديثه نقيده بالقلتين عام من حيث انه لم نجس من غير تعرض
للتغير والعدمه وقوله عليه السلام الماء طهور لا نجسه شيء الا ما غير طهور اولونه
او دونه عام من حيث الحكم لان الماء طهور لا نجسه شيء خاص من حيث التعرض
للتغير فنزل عموم قوله الماء طهور على خصوص قوله اذا بلغ الماء قلتين نزل
عموم قوله لم نجس على خصوص قوله الا ما غير طهور اولونه او دونه في حكم بان
الماء القليل بنجس بملاقاة الجاسة تغيرا ولم يتغير لعدم مفهوم قوله اذا بلغ
الماء قلتين وحكم بان المتغير نجس لقوله الا ما غير طهور اولونه او دونه وعن رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا بلغ الماء قلتين من قلال الحجر لم نجسه شيء رواه
بن عدي والقلتان خمسماية رطل بالبغدادية تقريبا في الاصح ونقل الشافعي عن بن
جريح انه قال رابت قلال حجر والقلعة تسع قرنين او قرنين وشاقيل الشافع
الشي على النصف احتياطا وجعلها خمس قيرب وهذا موجب لقولنا ان هذا تقرب
مسئلة لو وقع في الماء نجاسة وشك في بلوغه قلتين فالصواب كما قال في شرح
المهذب وغيره الطهارة لانها الاصل ووجه مقابله ان الاصل فيه القلة وعن
ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقع الذباب
في شراب احدكم فليغسه كله ثم ليشرفه فان في احدى جناحه داء وفي الاخرى
شفاء رواه البخاري في ابي داود وابن خزيمة وابن جابر وانه يلقى
بالفالج الذي فيه الداء فيه دليل على ان الذباب اذا وقع في ما يبع ومات فيه
نجسه وهو الاصح القولين والحق به كل ميتة لادم لها سائل كالبعوض
والقمل والبراغيث والعقارب والحنافس قاله في الخية وكذا اسم البرص
في الاصح لالحية والصفوح في الاصح انتهى وقال البيهقي ونجس الاسوي بالحق
بالذباب الا ما في معناه ان في مورد النص وقوعه وكونه لا

نفس لها سائلة والبلق به ما لا
قال الشيخ شرف الدين الغزي وفيه
وقوعه لجوازان
جزئة
داودوا

سلخ
مراة

ينبغي ان الخلقه الا ما كان مثله ولم يعل ان في الحديث
داية ليس لها دم فانت فيه فهو حلال اكله وشربه حلال - رواه الدارقطني
والبيهقي نعم اساده ضعيف انتهى وعن ابي امامة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم المالا نجسه شيء الا ما غلب عياره اولونه او طعمه رواه ابن ماجه
وعن الحسن رضي الله عنه قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ما يربك
الي ما لا يربك رواه احمد والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم قال الترمذي
حسن صحيح باب لا يربك عن عبد الله بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاخرجنا له ما في ثور من صغر فتوصاروا به البخاري وعن خديجة رضي الله عنه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير والديباغ ولا تشربوا
في اية الذهب والفضة ولا تاكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة
متفق عليه وعن ام سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذي
يشرب في اية الذهب والفضة انما يجرح في بطنه نار جهنم متفق عليه
وعن بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب في انا ذهب او
فضة او انا فيه شيء من ذلك فانا يجرح في بطنه نار جهنم رواه الدارقطني
وعن انس رضي الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاختذ مكان الشعب
سلسلة من فضة رواه البخاري قال بن الملقن حرم استعمال اية الذهب
والفضة بالاجماع والمكي عن القديم انه مكروه كراهة تنزيه ولا يجنبه لشدة
رهه انتهى فلو توضحنا مع رضوه عند الثاني راي خيفة ومالك وحكي
بن هبيرة عن احمد رواه يمين في ذلك احدهما لا يصح وضوه واختاره عبد
العزير والثانية يكره واختاره الجرمي وعن ثعلبة رضي الله عنه قال قلت يا
رسول الله انا بارض قوم اهل كتاب فانا كل في ايتهم قال ان وجدتم غيرها فلا
تاكلوا منها وان لم تجدوا فاغسلوها واكلوا فيها متفق عليه وقد صح عن النبي صلى
الله عليه وسلم في قصة مزاك الشركة انه اعطى الذي اصابته الجنابة انا من ذلك
فقال اذهب فاره عليه متفق عليه وتوضا عمر رضي الله تعالى عنه من جرة نصرانية
ودهب بعض الحلال الي المنع من استعمال اية الكفار حتى تغسل اذا كانوا اما لا
يباح ذبيحتهم وذلك ممن كان من التصاري بموضع متظاهرا فيه بالكلية الخنزير
او يذبح بالنس والظفر نحو ذلك وانما لا بأس بانبه من سواهم جمع بين الحديث
قال النووي في التحقيق يكره استعمال انا الكافر وثوبه وثيل ان كان

يتدين

يتدين بد بين النجاسة يحرم وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا كان خج الليل واسيتم فكفوا صبيبا نكم فان الشياطين تتشر حينئذ فاذا ذهب خج
الليل فخلوهم واغلقوا الابواب واذكروا اسم الله فان الشياطين لا تقف باها متعلقا
واوكلوا ثوبكم واذكروا اسم الله وخمروا انبيكم واذكروا اسم الله ولو ان نغضوا عليه
واطفوا يصاحيكم رواه البخاري
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال السواك مطهرة للفم مرضات للرب اخرج النسائي وابن
ماجة وابن خزيمة والحاكم وعنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل بيته بدا
بالسواك رواه سلم وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لولا ان اشق علي امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة متفق عليه وقال البخاري
مع كل صلاة وفي رواية للنسائي عند كل وضوء وصحها بن خزيمة وعلقها
البخاري قال النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم في هذا الحديث دليل على ان السواك
ليس بواجب قال الثاني رحمه الله لو كان واجبا لمرهم به شق لم يشق
قال جماعات من العلماء دليل على ان الامر للوجوب وهو مذاهب اكثر اهل
الفتوا وجماعات من المتكلمين واصحاب الاصول قالوا ووجه الدلالة انه
مسنون بالاتفاق فدل على ان المتروك هو ايجابه وهذا الاستدلال يحتاج
في اتمامه الي دليل على ان السواك كان مسنونا حالة قوله لولا ان اشق علي
امتي لامرتهم وقال جماعة ايضا فيه دليل على ان المنذر ليس بامورا
وهذا فيه خلاف واصحاب الاصول ويقال في هذا الاستدلال ما قدسنا ه
في الاستدلال على الوجوب والله تعالى اعلم وفيه دليل على جواز الاحتياط
للنبي صلى الله عليه وسلم فيما لم يرد فيه نص من الله تعالى وهذا مذاهب اكثر الفقهاء
واصحاب الاصول وهو الصحيح المختار انتهى كلام النووي فائدة من شرح
مسلم حكي ابو حامد الاسفراييني عن داود الظاهري انه اوجب السواك للطلاة
وحكاها الماردي عن داود وقال هو عنده واجب لو تركه لم ينقض صلاته وحكي
عن اسحاق بن راهوية انه قال انه واجب وان تركه عمدا بطلت صلاته وقد انكر
اصحابنا المتأخرون عن ابي حامد وغيره نقل الوجوب عن داود وقالوا مذهبهم انه
سنة كالجماعة ولو صح ايجابه عند داود لم يقصر مخالفة في انعقاد الاجماع على
المختار الذي عليه المحققون والاكثرون واما اسحاق فلم يصح هذا الحكم عنه وعن
حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يتوضأ فاه بالسواك متفق عليه

١١١

بمخلفهم برار في اليوم الواحد فاسترطت الخلطة د فعال هذه المسئلة واختلفوا
في تفسير الخلطة فقيل في معرفته بمعاملته ومد ايئته بشاهدا وشاهدين
تلك الشهة وقيل ان يلق به الدعوي مثلها على مثله وقيل ان يلق به الدعامة
بمثلها انتهى كلام النووي رحمه الله تعالى وعن عايشة رضي الله عنها قالت
جاءت هذا الحديث تقدم في النفقات وفيه دليل على مسئلة الظن وهي معرفة
وقال ابو حنيفة ياخذ جنس حقه ولا ياخذ غيره الا ان ياخذ الدرهم بدينار
عن الدنانير وبالعكس وعن احمد انه لا ياخذ الجنس ولا غيره وهي رواية
عن مالك والاشهر عنه انه ان لم يكن على المديون دين باخر فله اخذه وان
كان عليه فلا ياخذ الا قدر حصته وعن بن عباس رضي الله عنهما ان رجلا ادعى
عنده رجل حقا فاختصا الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله البيئته فقال ما عندني
بيئته فقال لا ارا حلف فحلف فقال والله ما عندني شيء فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم بل هو عندك ادفع اليه حقه ثم قال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم شها ذلك بان لا اله الا الله كفارة لمنكده واه ابو داود والنسائي
والحاكم واللفظ له وقال صحيح الاسناد فيه دليل على ان البيئ لا توجب البراهة لانه
عليه الصلاة والسلام امر الرجل بعد ما حمل بالخروج من حق صاحبه كانه
مهر فكذبه وعن بن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم رد
البيئ على طالب الحق رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد قال بن الملقن رحمه
الله تعالى وفيه وقفة فيه دليل على انه لا يقضي على المدعي عليه بنكول ليقال
الاصحاب والتكول كما يحتمل ان يكون تخريضا عن البيئ الكاذبة بيئته ان
يكون تورعا عن البيئ الصادقة فلا يقضي به على التردد والاختار وعند
ابي حنيفة واجد يقضي على المدعي عليه بنكوله واستثنى ابو حنيفة قصاص
التفسر وفاقا مالك على انه لا يقضي بالنكول لكن قال يثبت بشاهد وبيئ
نزد فيه البيئ على المدعي وما لا فلا بل يجس المدعي عليه حتى يحلف او يقر قاله
بن الملقن في شرح المنهاج فابينة من شرح بن الملقن قاله مالك واحد لا يجوز
التخليف فيما لا يثبت الا بشاهدين ذكر بن ذوق ابو حنيفة الاجري الخليف
النكاح والطلاق والعناق والاستيلاء ونحوها ساغ ان المطلوب بالتخلف
الاقرار والتكول كجسم بالنكول والتكول نازل منزلة البذل والابا خذ ولا
مدخل للابا خذ في هذه الابواب وعن ابي يوسى اشعري رضي الله عنه ان رجلا

ادعى

ادعى بغيرا ودابة الى النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد منها بيئته فحمله النبي صلى الله
عليه وسلم بينهما رواه ابو داود واسناد رجاله كلهم ثقة وعن ابي هريرة رضي الله
عن رجلين ادعى ابا عبد الله فقام كل منهما شاهدا فحمله النبي صلى الله عليه وسلم
بينهما تصقين رواه بن جابر وعن سعيد بن المسيب رضي الله عنه قال اخبر رجلا ان
الي رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر فحمله واحد منها بشهدا عدول على عدة واحد
ناسم بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم انت تقضي بينهما فتقضي للمدعي
خرج له السهم رواه ابو داود في مراسله وذكر البيهقي شاهدا في هذا الحديث
والذي قبله نعا رض البيئتين وفي هذه المسئلة قولنا لهما يتسقط لثابتها
والقول الثاني انهما يستعما لان وفي استعما لهما ثلاثة اقوال احدها انهما
يقسم بينهما الحديث ابي هريرة والثاني يفرع بينهما حديث سعيد بن المسيب
والثالث يوقف ثانيا بين او يظلم الا ان احدهما احمادة والاخرى كاذبة
فكان المرأة اذا زوجها وبيان مرتبان نبي وجهل السابق قال بن
الملقن ولجاب القابلون بالصحيح وهو قولنا لتساوط عن حديث ابي هريرة
بانه يحتمل ان يكون المدعي به في ايديهما فابطل البيئتين وقسم بينهما وعن
الموسى انه يحتمل ان يكون ذلك الامر عنفا او سمة قاله بن الصباغ وعلى القياس
يجانسان سبق النكاحين فانه يمكن فيما للذكر وهذا لا يمكن **فصل في القافة**
عن عايشة رضي الله عنها وعن ابنتها قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو مسرور فقال اي عايشة الم تريان محرز المدعي دخل في اسامة
بزريد وزيد عليها تطيفة قد عطيا روسها وبدت اقدامها فقال ان
هذه الاقدام بعضها من بعض متفق عليه قال ابو داود وكان اسامة اسود
وزيد ابيض قال الشافعي رضي الله عنه فلو لم تكن القافة عملا ولم يكن لها اعتبار
ولا عليها اعتماد لنع من المجازفة وقال لا نقل هذا فانك انما صبت في شيء اخطا
في غيره وكان في حطمتك قد فمحسنة ونفي نسب والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقولا
على الحق ولا يسرا الا بالحق بسب سروره صلى الله عليه وسلم ان المشركين كانوا يطعنون
نسبا سامة لما بينهما من التناهي واللون كما قد هنا وقد قصد بعض الناس فقتلوا الطعن
بغايبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانها كانا حبيبه فلما قال المدعي ذلك وهو
البركي الا اقدامها سببه وساعدنا مالك واحمد على اعتبار القابض وخالف
ابو حنيفة وقال لا اعتبار به قاله بن الملقن **كتاب العتق** قال الله تعالى
وما ادراك ما العتقة فذكر رتبة وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

اما رجل اعتق امراسا استنفذ الله بكل عضو منه عضوا منه من النار وعرض
الله عنها قال من اعتق شركا له في عبد فكأنه ما يبلغ ثمن العبد يقوم العبد عليه فاعطاه
شركا وحصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق ما عتق عتق عليه ما عتق عتق عليه ما عتق عتق
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق عبدا له فيه شركا وله وفا فهو حر
ويجب نصيب شركا به بقيته لما اسان من مشاركتهم وليس على العبد شي رواه السائي
وصححه بن جبان وعنه ابن هزيمة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجزي ولد
والد الا ان يجده مملوكا فيستره فيبعثه رواه سلم تركة يجزي بفتح اوله اي لا يكفيه
قال النووي رحمه الله تعالى اختلفوا في عتق الاقارب اذا ملكوا فقالوا اهل الظاهر لا يعتق
احد منهم بمجرد الملك سواء للولد والوالد وغيرهما بل لابد من انشا العتق واخرجه
هذا الحديث وقال الجمهور يحصل العتق في الاصول والفروع وقال مالك يعتق الاخوة
ايضا عنه رواية انه يعتق جميع ذوي الارحام المحرمة ورواية ثالثة كذهب الشافعي
وقال ابو حنيفة يعتق جميع ذوي الارحام المحرمة وتارة الجمهور الحديث المذكور
بانه لما نسب في شرايه الذي يترتب عليه عتقه اضيفا لعتق اليه وعنه عمر بن الخطاب ان رجلا
اعتق مملوكين الحديث تقدم في الوصايا قال البغوي ذهب اليه الاقراء جماعة من اهل العلم
وهو قول عمر بن عبد العزيز يرد به قال مالك والشافعي واجدوا سحوق ذهب قوم اليه لا يقع
بل يعتق من عبد ثلثة دينتني من ثلثه للورثة حتى يعتق كله وروي ذلك عن الشعبي
والخفي وهو قول اصحاب الراي كما لو وهبهم او وصي بهم لانسان ولما له غيره
لا يجمع الهبة والوصية في واحد منهم بالفرق بل ينفذ في ثلث كل واحد منهم فلكل
العتق وهذا قياس لا تزده السنة لان العتق مينا على التغليب والتكيل اذا جاز
السبل وعلى هذا لو اعتق عبدا في مرض موته اما له سواء يعتق ثلثة عبدا لك
والشافعي وثلاثة يكونون في ثلثة الورثة وعند اصحاب الراي مسعى في الثلثين

باب الولا عن عاتقة رضي الله عنها وعن غيرها انها اشترت بيرة من اناس
الانصار فاشترطوا الولا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولا من عتق يتفق عليه وعنه
بن عمرو رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولا كل النبل الحديث تقدم في النكاح

كتاب التدبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه قال من اعان عتق
علما عن دينه لم يكن له ما اجره فاعه ثمان مائة درهم ثم ارسل بتمه اليه يتفق عليه
قال النووي في هذا الحديث دلالة كنهها الشافعي وموافقا انه يجوز بيع المدبر قبل موت
سيده فبا على الموصي بعتقه فانه يجوز بيعه بالاجماع ومن حوزة عاتقة وطاوس
وعطاء والحسن ومجاهد واحمد واسحق وابو ثور وداود وقلابو حنيفة ومالك

وجهمور

وجهمور العلماء والسلف من المهاجرين والشاميين والكوفيين يجوز بيع المدبر قالوا انما باع
النبى صلى الله عليه وسلم في دن كان عاتقة وقد جاز في رواية الدارقطني والناي ان النبي صلى الله
وسلم قال له اتضوية دينك قالوا وانما دفع اليه ثمنه كينضبه دية وتاوم بعض المال كنية
على انه لم يبع له ما لغيره فرد تصرفه قال هذا القابل وكذلك يرد تصرف من يقدف بكل ما له
وقال القاسمي من الاشبه عتق انه فعل ذلك نظرا له انه لم يترك لنفسه مالا والصحيح ما قد سماه
ان الحديث على ظاهره وانه يجوز بيع المدبر بكل حال ما لم يترك لنفسه مالا والصحيح ما قد سماه
قال المدبر من الثلث رواه الشافعي ولا يصح رفعه قال الدارقطني في عله مرفوعا للوقوف
اصح **كتاب** الكتابة قال الله تعالى والذين يبيعون الكتاب بما ملكت ايديكم
فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا قال البغوي واختلفوا في قوله واتوهم من مال الله الذي
اتاكم فقال بعضهم هذا خطاب للموالي يجب على المولى ان يحط عن مكاتبه من مال
الكتابة شيئا به قال الشافعي وقال قوم اراد بقوله واتوهم سهرهم الذي جعل
الله لهم في الصوقا المفروضات لقوله الرقاب ولو ماتوا لكانت قبل ادائها قوله
الشافعي واجد بطلت الكتابة وما ترقبها وقال مالك والثوري واصحاب الراي
ان ترك وفاء بما يقع عليه من الكتابة كان حرا وان كان فيه فضل فالزيادة لا ولاة
الاحرار وعنه سلمان رضي الله عنه قال لا يكتبها انا غرس له خمسمائة فسيطة
فاذا اغلقت فانا حر فابتعت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له فقال لا تجرسوا شرط لهم
لهم فاذا ارادت ان تجرس فاذا تجرست فاحمل بغرس الا واحدة غرست بايدي
فغلقت جميعا الا واحدة رواه الحاكم وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين وقال ابن
عاشر مطلقا فابتعت اول مكاتب في الاسلام سلمان وارث مكاتب بيرة شيئا
وعنه جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في قوله تعالى واتوهم من
مال الله الذي اتاكم قال ربيع الكتابة رواه النسائي وقال الصواب في قوله واتوهم
الحاكم فقالية رواية الربيع صحيحة الاسناد وعنه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان مكاتبيا على مائة درهم فادها الا عشرة دراهم
فهو عبد او على مائة او قبة فحقها الا او قبة فهو عبد رواه بن جبان في صحيحه
فايدة قال النووي في شرح سلم بده الشافعي انه لا يجوز الكتابة على واحد وقال مالك
والجمهور ويجوز فائدة من شرح بن الملقن اذا طلب السيد الكتابة فامتنع العدم بغير
مالك **كتاب** امها قال الاولاد عن زبارة رضي الله عنها قال ما ودية مائة
اراهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعنتها ولدها رواه بن حزم في محله
كل رجالة ثقات وعنه بن عمرو رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

